النقود والسياسات النقدية
الحقيقة: الربا والتطفيف

الدكتور عويسي أمين
جامعة فرحات عباس - سطيف ١ / الجزائر

تطورت النقود عبر الزمن، وأصبح لها عددا من المفاهيم؛ وتطورت معها عددا من الفنون والعلوم التي تحكمها كظاهرة اقتصادية واجتماعية وحتى ثقافية.

هذا التطور الذي عاشته النقود في نفسها وفي مفهومها، قاد إلى بروز ظواهر مصاحبة غير مرغوبة؛ تلك الظواهر قد تفسد مفهوم النقود ودورها في المجتمع؛ كما نجد أيضا أن تطور الفنون أو العلوم التي تحكم ظاهرة النقود هي الأخرى حرفت بعض الشيء في ذات النقود ومفهومها.

نحاول في هذه الورقة البحثية البسيطة نعيد إلى الأذهان المفهوم الأصلي للنقود؛ ثم نحاول ربط ذلك المفهوم ببعض الظواهر النقدية – الاقتصادية الخطيرة التي نعيشها؛ مسلطين الضوء على أهم ظاهرتين يجب توضيحهما للعيان وكشف خباياهما وتأثيراتهما على الاقتصاد والمجتمع ونصد بكل تأكيد ثنائية "الربا" و"التطفيف".

ونشد انتباه القارئ الكريم من خلال هذه الورقة البحثية إلى ظاهرتي "الربا" و"التطفيف" وعلاقتهما بالنقود والسياسات النقدية (مجموع الإجراءات التي تحكم النقود) كأهم مسببات؛ ونشدد على أهمية هذه الظاهرة في صورها الحديثة ونعلم القارئ الكريم أنه يجب أن تتمم هذه الورقة ببحوث مستقبلية دقيقة ومفصلة لتغطي جميع جوانب الموضوع.

النقود عند العرب والمسلمين

نستهل هذه الورقة البحثية بالكشف عن حقيقة النقود عند العرب والمسلمين وكيف كان ينظر إليها؛ وذلك في ثلاثة نقاط أساسية كما يلي:

أصل النقود عند العرب في الجاهلية

ا. **دنانير الذهب**: قيصرية من قبل الروم؛

ب. **دراهم الفضة**: وهي على نوعين[١]:

[١] وقيل إنه فيه نوع ثالث وهو "درهم الجوارقى" ويساوي أربعة ونصف (4.5) دانق.

✓ **السوداء الوافية (البغلية[1])** : هي دراهم فارس، وزنه زنة المثقال الذهب؛

✓ **الطبرية العتق (الجواز)** : وهي تنقص في العشرة ثلاثة فكل سبعة بغلية عشرة بالجواز.

وكان وزن الدراهم والدنانير في الجاهلية مثل وزنها في الإسلام مرتين؛ ويسمى المثقال من الفضة **درهما** ومن الذهب **دينارا**.

وكانوا يتبايعون بأوزان اصطلحوا عليها فيما بينهم؛ (**الرطل؛ استار؛ الأوقية؛ المثقال؛ نش؛ النواة؛ الدانق؛ القيراطُ؛ الطَّسُّوجُ؛ الحبة؛ المثقال**) (تفاصيل ذلك في: (المقريزي؛ ص: ٠٢-٠٤) و(المناوي؛ ص ص: ٣٥-٤٢)).

النقود في الإسلام

أقر رسول الله محمدا صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين، النقود التي كانت موجودة في الجاهلية؛ وسار على سنته أبو بكر الصديق رضي الله عنه؛ ولما جاء عمر بن الخطاب رضي الله عنه مشى على سنة الرسول وأبي بكر إلى سنة ثمانية عشرة للهجرة وهي السنة الثامنة من خلافة عمر وكانت قد توسعت بلاد المسلمين بالفتوحات، فضرب الدراهم على نقش الكسروية وشكلها بأعينها غير أنه زاد في بعضها "الحمد لله" وفي بعضها "محمد رسول الله" وفي بعضها "لا إله الا الله وحده" وكان وزن الدراهم عند نهاية خلافة عمر (١٠ دراهم = ٦ مثاقيل)؛ ولما جاء عثمان بن عفان رضي الله عنه، سار على أمر عمر بن الخطاب رضي الله عنه فضرب هو أيضا دراهم وعلى نفس شكل الدراهم الكسروية ونقش فيها "الله أكبر".

ومن ظهور الدولة الأموية إلى انهيار الدولة العثمانية كان أغلب نقد المسلمين "الدينار الذهب" و"الدرهم الفضة" وكان الاختلاف في الوزن والشكل فقط (الصك) (أنظر التفاصيل في: (الصايغ؛ ٢٠٠٢)).

خصائص النقود عند العرب والمسلمين

ويقول الدكتور **عمران**: «نستطيع أن نصف النقود في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم كما يلي:

ا. معادن أو سلع ثمينة؛

ب. نقود لها قيمة ذاتية؛

ج. نقود من خلق الله؛ والله تعالى هو الذي جعل لهذه النقود قيمة، وهو خالق المال» (ص ص: ١٨-١٩).

[1] منسوبة لملك كان يقال له رأس البغل؛ من كتاب **النقود والمكاييل والموازين**، ص: 59.

ويضيف الباحث من خلال الملاحظات المسجلة عند دراسة تطور النقود في النظام الاقتصادي الإسلامي، ما يلي:

- أنها ذاتية القيمة؛
- أنها **ميزان** (أو مكيال) لباقي الأشياء؛
- أغلبها ذهب وفضة[1].

أهم السياسات النقدية البارزة في الآونة الأخيرة (٢٠١٠-٢٠١٨):

بعد أن عرفنا نوعا ما حقيقة النقود عند العرب والمسلمين وكيف يجب أن تكون؛ نتكلم في هذا الجزء من المقال عن بعض الظواهر الحديثة المصاحب لظاهرة النقود ونقصد السياسات النقدية؛ والتي نعتقد أن لها تأثيرٌ سواءٌ مباشر أو غير مباشر على النقود ومفهومها وقيمتها؛ وذلك في النقاط التالية:

سياسة طبع النقود في الجزائر

أصدر بنك الجزائر (البنك المركزي) سندات بضمان سيادي للدولة طبقا للقانون رقم ١٧-١٠ الصادر بتاريخ ١١ اكتوبر ٢٠١٧؛ في المادة ٤٥ مكرر من الأمر رقم ٠٣-١١ الصادر بتاريخ ٢٦ أوت ٢٠٠٣ المتعلق بالقرض والنقد؛ والتي نصت على امكانية قيام بنك الجزائر بصورة استثنائية ولمدة خمس سنوات بشراء مباشر لسندات الخزينة العمومية التي تصدرها بهدف تمويل ديونها العمومية الداخلية، فضلا عن تمويل الصندوق الوطني للاستثمار؛ وهي العملية التي يترتب عليها ما يلي:

- ❖ اصدار ٥٧٠ مليار دينار في سنة ٢٠١٧.
- ❖ و١٨١٥ مليار دينار في ٢٠١٨،
- ❖ و٥٨٠ مليار دينار في ٢٠١٩،

أي طباعة ما يقارب ٢٩٦٥ مليار دينار جزائري خلال ثلاثة سنوات (٢١٠٧-٢٠١٩ م)؛ ورغم نفي بنك الجزائر أمر تأثر هذه السياسة على التضخم واستهداف معدل لا يزيد عن ٥٪؛ لكن الواقع عكس ذلك.

[1] قلنا أغلبها وليس جلها؛ رغم أن المذكور هما الذهب والفضة فقط؛ لأن الأصل كانت فيه نقود أخرى من معادن وسلع أخرى قليلة الذكر في المراجع والكتب؛ وقد يكون تقصيرا من الباحث في هدا الأمر لعدم التمكن من تقصي جميع المراجع.

سياسة خفض قيمة العملة

أقر بنك الجزائر سياسة خفض سعر الدينار الجزائري كسياسة علاجية مباشرة بعد بداية انهيار أسعار البترول سنة ٢٠١٤ م؛ ما ترتب عنه خسارة في قيمة الدينار الجزائري زادت عن ٢٥٪ خلال سنتين فقط؛ كما صرح بذلك بنك الجزائر ويوضحه الجدول التالي:

جدول يوضح سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار لسنتي ٢٠١٤-٢٠١٥م:

		DZD			
		2014		2015	
		المتوسط	نهاية السنة	المتوسط	نهاية السنة
$	1	80,5606	87,9039	100,4641	107,1317

المصدر: بنك الجزائر

ولا تزال هذه السياسة مستمرة ليومنا (أفريل ٢٠١٨ م) هذا فقد صرح البنك ضمنيا أنه يستهدف تخفيض قيمة الدينار الجزائري لأكثر من ٤٠٪ من قيمته في السنة الأساس (٢٠١٤ م) مع نهاية تنفيذ هذه السياسة سنة ٢٠١٩ م.

سياسة معدل الفائدة السالبة

سياسة سعر الفائدة السلبي (NIRP) هي أداة سياسة نقدية غير تقليدية، حيث يتم تحديد معدلات فائدة اسمية بقيم سالبة، أقل من الحد النظري الأدنى أي أقل من ٠٪ (NIRP, 2018 March).

وتستهدف هذه السياسة في الغالب معالجة حالة **الانكماش** عن طريق تحفيز الطلب على القروض المنخفضة التكلفة، وتحفيز الانفاق والاستثمار بدل الاكتناز؛ أو لمواجهة تدفقات الأموال الطالبة للأمان المتجهة نحو البنوك.

تاريخ أسعار الفائدة السلبية:

ا. أصدرت الحكومة السويسرية نظامًا فعليًا لمعدل الفائدة السلبي في أوائل السبعينيات بعد إعادة تقيمها لعملتها لمجابهة هروب المستثمرين من التضخم في أجزاء أخرى من العالم.

ب. في عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ في السويد؛ وفي عام ٢٠١٢ في الدنمارك، استخدمت معدلات فائدة سلبية لخفض تدفق الأموال الكبير إلى اقتصاداتها.

ج. في عام ٢٠١٤، قام البنك المركزي الأوروبي (ECB) بتطبيق معدل فائدة سلبي لا ينطبق إلا على الودائع المصرفية وكان الهدف منع منطقة اليورو من الوقوع في دوامة انكماشية؛ واستمرت هذه السياسة إلى غاية ٢٠١٧ م.

د. في عام ٢٠١٥ م؛ عودة كل من سويسرا والسويد، لتطبيق سياسة معدل فائدة سلبي. واستمرت هذه السياسة إلى غاية ٢٠١٧ م.

ه. في عام ٢٠١٦؛ تطبيق اليابان لمعدل فائدة سلبي؛ واستمرت هذه السياسة إلى غاية ٢٠١٧ م.

ملاحظة: تفاصيل العملية من مسببات وآثار موجودة في تقرير صندوق الدولي (IMF ; 2017 August).

رسم بياني يوضح تطبيقات بعض البلدان لمعدل الفائدة السلبي:

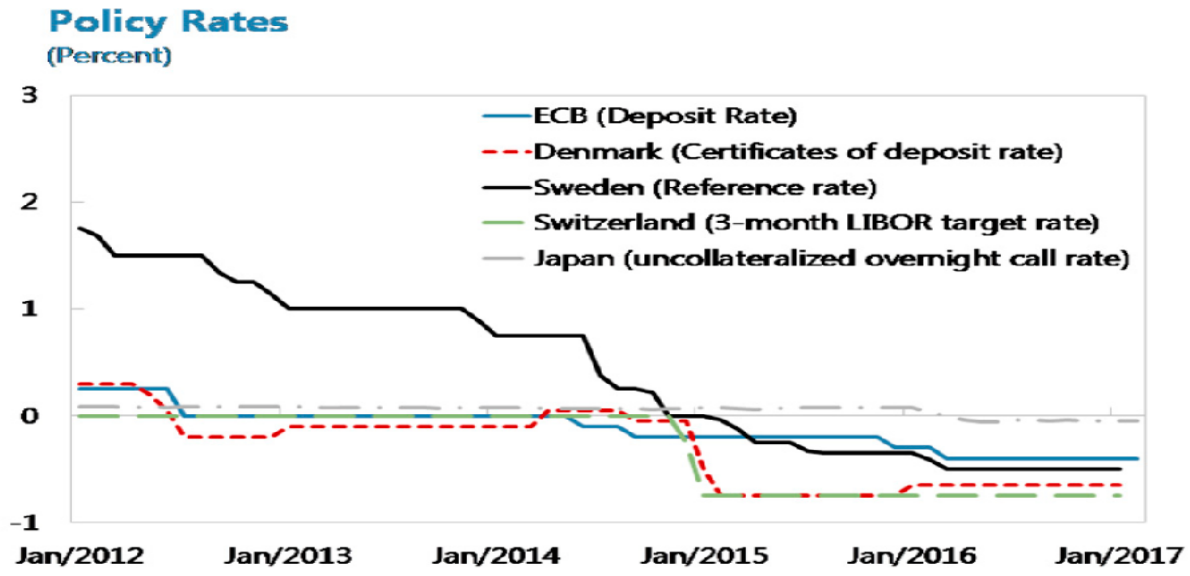

المصدر: (IMF ; 2017 August, p: 04)

السياسة النقدية ما بين الربا والتطفيف

بعد أن أبرزنا بعض السياسات النقدية الحديثة وفي مستويين محلي ودولي؛ سنحاول في هذا الجزء نحاول اسقاط تلك السياسات وآثارها في ميزان الاقتصاد الإسلامي؛ والهدف هنا إزالة الغشاوة لبيان حقيقة تلك السياسات وآثارها التدميرية المحتملة على الاقتصاد والمجتمع كذلك؛ وذلك في النقاط التالية:

في أهمية النقود على اعتبارها "ميزان" للأشياء:

نذكر القارئ الكريم بأننا بدأنا هذه الورقة البحثية بتقديم دلائل على كون النقود ميزان (أو مكيال) للأشياء عند العرب والمسلمين؛ ويظهر ذلك جليا في عصرنا هذا ولا نحتاج برهانا في ذلك؛ فاليوم بالنقود تقدر (توزن) جميع الأشياء المادية (وغير المادية بتحفظ)؛ لذا فما هي أهمية الميزان في الشرع؟

للإجابة على هذا التساؤل المطروح آنفا، نتدبر الآيات المبينات التالية:

«وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ (٧) أَلَّا تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ (٨) وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ (٩)» (الرحمن).

«لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ ۖ وَأَنزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ ۚ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ (٢٥)» (الحديد).

١. كيف يُحدث التطفيف الربا؟ لما يحدث التطفيف من الأفراد أو من الحاكم بطريقة إرادية أو غير إرادية (ما سبق وذكرناه من سياسات نقدية بصفة عامة وسياسة تخفيض العملة بصفة خاصة...)، فإنه ينتج في الغالب ما يعرف اليوم بظاهرة التضخم؛ ومنه فالأفراد يحتاطون عن طريق المطالبة بالتعويض عن الخسارة (إزالة أثر التضخم) والبنوك تلجأ إلى الحيطة، والحيطة معناها أن تحتسب معدل التضخم للوصول إلى معدل الفائدة الحقيقي[١] (معدل الفائدة الإسمي ناقص معدل التضخم –وكلاهما محرم–)؛ وهو ما يقود إلى الربا.

٢. **وكيف يُحدث الربا التطفيف؟** يُحدث الربا التطفيف لما يعجز الأفراد والبنوك والدول عن الوفاء بالالتزامات اتجاه بعضهم البعض في الدولة الواحدة أو الدول اتجاه دول خارجية؛ فتلاحظ السلطة النقدية ذلك العجز؛ فتلجأ إلى أسهل الحلول وهو إصدار النقود (حالة الجزائر المذكورة سابقا) وبما يفوق مقابلاتها من الأصول الحقيقية والمالية؛ وهو ما معناه وما يفهم بطريقة غير مباشرة **خفض قيمة الالتزامات** وهو عين التطفيف.

إن أصل النقود هي موازين ومكاييل اصطلاحية تقيم من خلالها الأشياء (كما ذكرناه في القسم الأول)؛ فوجب ثبات الميزان العام أو الكيل العام وهو ما يعرف في عصرنا هذا **بقيمة النقود**.

٣. **العودة إلى الأمثلة السابقة**: نلفت انتباه القارئ الكريم أننا لن نعتني بـ: "الربا" في تحليلنا هذا، لأن الباحث يعتقد أنه أخذ نصيبه من التحليل في معظم كتابات الاقتصاد الإسلامي ونقر أنه لدراسته أهمية عظيمة

[١] وهو أيضا من أهم صور الربا.

جدا؛ لكن هدف هذه الدراسة هو شد الانتباه لظاهرة لم تأخذ نصيبها من الدراسة والتحليل الوافي وهي "**ظاهرة التطفيف**" أين يحاول الباحث إبراز أهم صورها المعاصرة على أن تكون فيه دراسات دقيقة ومفصلة في المستقبل بإذن الله من طرف الباحث أو جمهور الباحثين في الاقتصاد الإسلامي.

ويعتقد الباحث أيضا؛ أن أكبر مثال عن التطفيف المعاصر **والمباشر** هو فرض معدل فائدة سالب على أموال الناس المودعة كأمانات (الودائع الطالبة للأمان) وكذلك خفض قيمة العملة وبطرقة **غير مباشرة** سياسة طبع النقود لتمويل العجوزات والديون.

ونشد الانتباه إلى أن من يقارن معدلات الفائدة السالبة بالزكاة فهو مخطئ (وهي زلةٌ جللٌ)؛ فمعدلات الفائدة السالبة هي نوع من التطفيف ويأتي عكسها الربا وهما حرام أيضا بثبوت الدليل من القرآن والسنة.

والتطفيف هو: البخس في المكيال والميزان إما بالازدياد إن اقتضى من الناس وإما بالنقصان إن قضاهم. (من تفسير بن كثير)

ولينظر القارئ الكريم في حكم **التطفيف** لما جاء في الآية الكريمة التالية:

قال تعالى: «وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ (١) الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ (٢) وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ (٣)» (المطففين)

ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تكون معدلات الفائدة السالبة نوع من الزكاة؛ فلا مصدر الاقتطاع نفسه ولا من يجبيها نفسه ولا أوجه صرفها نفسها؛ والطامة الكبرى أن الزكاة فريضة وفيها أجرٌ عظيم عند الله سبحانه وتعالى أما تلك المعدلات فهي عين التطفيف وهو محرم كما جاء في الآية وجزاء فاعله الويل.

وبالعودة لمثال الدول الأوربية كيف يعقل أن تأتمن البنك أو أي مؤسسة مالية على مالك فيبخسك قيمتها عند استرجاعها دون وجه حق؛ وعلى فرض قول أنها **تكلفة الأمان** ففي ذلك تفصيل لأحكام الأمانة وجوازي أخذ الأجر على ذلك وما في الأمر من ضوابط؛ لكن المتمعن في السياسات النقدية المطبقة من طرف البنك المركزي الأوربي يعرف أنها بعيدة كل البعد عن اعتبارها "**تكلفة أمان**".

هنا يأتي مثال طبع النقود وتخفيض قيمة العملة؛ فلا يجوز للحاكم أو السلطة مهما كان نوعها (نقدية مالية أو حتى سياسية) أو لأي هيآت أخرى (مصدري النقود الرقمية والمشفرة) أن تعبث بميزان الأشياء؛ وللنظر في هذا لقول خير البرية:

« حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ [ص: ٦٠٦] حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ قَتَادَةَ وَثَابِتٌ وَحُمَيْدٌ عَنْ أَنَسٍ قَالَ غَلاَ السِّعْرُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ سَعِّرْ لَنَا فَقَالَ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمُسَعِّرُ الْقَابِضُ الْبَاسِطُ الرَّزَّاقُ وَإِنِّي لأَرْجُو أَنْ أَلْقَى رَبِّي وَلَيْسَ أَحَدٌ مِنْكُمْ يَطْلُبُنِي بِمَظْلِمَةٍ فِي دَمٍ وَلاَ مَالٍ قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ » (الحديث رقم: ١٣١٤ من سنن الترمذي) وهو في سنن أبي داود وبن ماجة وكذلك في مستد أحمد .

وما يمكن أن نقوله دون تأويل أو تفسير؛ فقط في سياق الحديث هو أن التسعير هو مظلمة في دم أو مال؛ ولا يحق للحاكم أن يبوء بها راغبا أو غير راغب . وخاصة إذا تعلق الأمر بالميزان وقد سبق وأن أشرنا إلى أهميته عند ذكرنا للآيات الكريمات من سورة الرحمن والحديد .

ملاحظة ختامية :

عملة 5 فرنك؛ كانت متداولة في الجزائر ابان الاستعمار الفرنسي	عملة 20 فرنك؛ كانت متداولة في الجزائر ابان الاستعمار الفرنسي
الصور معدلة: محذوف منها صور أشخاص	

الملاحظ هو الآية المكتوبة في العملتين وهي الآية الأولى من سورة المطففين؛ وربما مصمم الورقة والسلطة النقدية في ذلك الوقت كان تستجدي وازع الدين الإسلامي لدى المجتمع الجزائري، لمنع الغش (يسهل على المسلم العاصي أن يزور العملة، ولكن من الصعب جدا أن يضع كلام الله –سبحانه وتعالى– على المادة المزورة)؛ ولا يجزم الباحث، ولكن يعتقد أن المصمم وضعها لمنع الغش في العملة في حد ذاتها أو بمعنى آخر أن يمسها التطفيف في قيمتها .

خاتمة

التطفيف في غالبه عكس الربا وكلاهما حرام وهما وجهان لعملة واحدة؛ وكلاهما من بلايا العصر ونوازله وكلاهما أيضا محدث بعضهم لبعض.

يجب التركيز على ثبات قيمة العملة والالتزام بعدم التطفيف؛ أما الوفاء فيها فيكون بنفس عدد الوحدات من نفس الجنس لألا يكون هنالك تطفيف أو ربا.

كما يجب على النقود في عصرنا هذا أن تتوفر على الميزات الإلزامية التالية:

ا. القبول العام.

ب. ثبات القيمة: فتكون ميزان باقي الأشياء.

ج. الاستقلالية التامة.

أما فيما يخص السياسات النقدية المختلفة والتي من شأنها العبث بقيمة النقود أو بقيمة الودائع والالتزامات فتلزمها وقفة جادة من طرف الباحثين لإقناع أصحاب القرار بالعدول عنها ففيها مفاسد جمة للأمة العربية الإسلامية؛ ويعتقد الباحث أنها من البلايا التي أصابت الأمة هذا العصر وهي من أهم مسببات عصر الانحطاط الاقتصادي الذي نعيشه.

المراجع:

1. المقريزي، تقي الدين. (1880). النقود القديمة والإسلامية؛ مطبعة الجوائب: قسطنطينية–تركيا.

2. الصايغ، خالد بن علي. (2002). النقود الإسلامية. المجمع الثقافي: الإمارات العربية المتحدة.

3. المناوي، محمد. (1981). النقود والمكاييل والموازين. دار الرشيد للنشر: الجمهورية العراقية.

4. بنك الجزائر. (2018). Évolution du Taux de Change. من موقع: Link

5. NIRP. (2018, March). Negative Interest Rate Policy. Retrieved from: Link

6. IMF. (2017, August). Negative Interest Rate Policies—Initial Experiences and Assessments. Retrieved from: Link